

CDDRL
STANFORD

CENTER ON DEMOCRACY,
DEVELOPMENT & THE RULE OF LAW
STANFORD UNIVERSITY



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

رقم 2، مايو 2012

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية

إيلن لاست



Foreign Policy
at BROOKINGS



PROGRAM ON ARAB REFORM
AND DEMOCRACY, CDDRL

CDDRL
STANFORD

CENTER ON DEMOCRACY,
DEVELOPMENT & THE RULE OF LAW
STANFORD UNIVERSITY



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

رقم 2، مايو 2012

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية

إيلن لاست



Foreign Policy
at BROOKINGS



PROGRAM ON ARAB REFORM
AND DEMOCRACY, CDDRL

التصويت من أجل التغيير:

المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية

مقدمة

إن الانتخابات التي تتبع السقوط الدراماتيكي للأنظمة الاستبدادية تضع صناع السياسات أمام خيارات صعبة. فهي فرصة لإقامة أساس سليم لتحقيق الديمقراطية، ولإنشاء المؤسسات، وتعزيز العناصر الفاعلة التي تساعد على ضمان حرية ونزاهة الانتخابات. ومع ذلك، فإن هذه الانتخابات هي جزء من صراع عالي المخاطر على المستقبل يجري في إطار هائل من عدم اليقين، بظهور عناصر فاعلة جديدة، ووجود نخب قديمة تعيد تشكيل أنفسها ومشاركة المواطنين في السياسة بطرق جديدة وغير متوقعة.

أصبح دعم و مساعدة الانتخابات في العالم العربي اليوم أكثر تحدياً بسبب عاملين اثنين يميزان هذه المنطقة عن غيرها. أولاً، التحولات أصبحت أكثر صعوبة بسبب المطالبات القوية لانتقال النظام القديم. إن المخاوف من أن عناصر من النظام القديم سوف تؤدي إلى تقويض الثورات الجارية و مطالب العدالة بعد عقود من الظلم تخلق دائماً ضغطاً لاستبعاد النخب السابقة. في مناطق أخرى، انقسم الإصلاحيون داخل الأنظمة الاستبدادية، مثل بوريس يلتسين و ف.و.ديكورك من جنوب أفريقيا، عن المتشددین لقيادة الإصلاحات، مطالبين بكنم المطالب لاستبعاد حلفاء النظام القديم بشكل واضح و علني. ومع ذلك، في الشرق الأوسط، كانت رموز النظام القديم غير قادرة على الالتزام بمصادقية الإصلاحات، جزئياً بسبب تاريخ طوله عقود من الوعود الفارغة. و بالمقابل، لا تزال المعارضة اجمالاً ترفض أي سيناريو بنتيجة أقل من مغادرة الحكام كما فعل زين العابدين بن علي. لذلك فإن مجال المساومة بين الطرفين ما زال من الصعب العثور عليه.

ثانياً، لمجتمع دولي يأمل في دعم التحولات العربية، إن عدم الثقة بالقوى الخارجية يؤدي إلى ازدياد مثل هذه المشاكل. إن إنعدام الثقة أمر لا مفر منه في جميع دول ما بعد الاستعمار، ولكن الشكوى مرتفعة بشكل خاص في العالم العربي، وخاصة تجاه الولايات المتحدة. دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، ودعمها المستمر للأنظمة العربية المستبدة منذ ما يقارب عقدين من الزمن بعد الحرب الباردة، ومؤخراً، عدم استعدادها لاتخاذ مواقف قوية ضد حسني مبارك و بشار الأسد وغيرهم في وقت مبكر خلال الإنتفاضات قد زاد الشك بالنوايا الأميركية. بالرغم من أن رموز الانتقال يؤمنون بأن الخبرة الدولية يمكن أن تساعد في تسهيل العملية الانتخابية وتعزيز الثقة في النتائج، فهم يجدون صعوبة في قبولها في سياق تصاعد النزعة القومية والرغبة القوية لتأكيد السيادة.

في ضوء هذه التحديات، تستكشف هذه الورقة كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يشارك بأفضل شكل في أول انتخابات تأتي بعد الإنتفاضات في العالم العربي. بدراسة مصر وتونس، أول دولتين عربيتين تعقدان انتخابات من هذا النوع، تركز هذه الورقة على التحديات في تسوية الأرضية، وإدارة العمليات الانتخابية، وخلق نتائج عادلة ومستدامة. هذه الحالات هي بلا شك فريدة من نوعها في العديد من الطرق، و كما هو الحال في أي عملية انتقال، لا تزال في حالة تغير مستمر. ومع ذلك، فإن النظر في التجارب السابقة يعطي مثلاً للجهات الدولية الفاعلة عن أفضل طريقة للتعامل مع تلك الحالات التي قد تتبع (على سبيل المثال، ليبيا، اليمن، وسوريا).

والجدير بالذكر، أن هذه الحالات تشير إلى أن مجتمع تعزيز الديمقراطية يجب أن يتعامل مع هذه الانتخابات الأولية بشكل مختلف عن أي انتخابات لاحقة. وينبغي أن تعطى الأهداف والأنشطة المختلفة الأولية، حتى ولو تطلب ذلك في بعض الحالات الخروج عن البرامج البناءة و حسنة النية بشكل عام من أجل التركيز على أنشطة أكثر إلحاحاً تكون ضرورية لتعزيز العمليات الانتخابية. مع الاعتراف بالخوف الهائل وعدم اليقين التي يتعامل بهما الديمقراطيون مع الانتخابات الأولى، يجب على الأطراف الدولية الفاعلة مقاومة الرغبة المبررة في التماس ترتيبات ديمقراطية فورية و دائمة و نتائج انتخابات "مؤانية". كما ينبغي لها أن تساعد أيضاً أولئك المصممين على رؤية تغيير النظام في مقاومة الرغبة المفهومة باستبعاد حلفاء النظام السابق من العمليات الديمقراطية الجديدة التي قد تسفر عن نتائج عكسية. بدلاً من ذلك، ينبغي على مروجي الديمقراطية اقتراح التدابير المؤقتة، وتشجيع التسامح تجاه النتائج "السلبية"، و بذلك، دعم الديمقراطيین لشق طريقهم من خلال هذه العملية الطويلة و غير لامثالية.

1. تهديد الطريق

يواجه الديمقراطيون العرب تحديات كبيرة في تسوية الأرضية لأول انتخابات. فهم يريدون التأكد من عدم عودة النظام إلى الاستبداد مع تأكيد الفرص السياسية لأولئك الذين كانوا معزولين عن أي عملية سياسية لفترة طويلة. هذه مهام صعبة، نظراً للصراع الدائر حول تغيير نظام الحكم و تراكم الموارد لدى حلفاء النظام القديم. الخوف من عودة النظام القديم، بالإضافة إلى الرغبة العميقة، في بعض الأحيان، في إقصاء كل من ارتبط معه، قد يدفع الكثيرين لدعم الاستبعاد التام لعناصر النظام. وكانت هذه المشكلة حادة بشكل خاص في مصر وتونس، حيث التحولات السريعة لم تعط نخب النظام الوقت الكافي لتغيير موقفهم. ومع ذلك، حتى عندما يأتي تغيير النظام بشكل تدريجي، فإن سنوات من الإحباط المكبوت الذي سببته النخب القديمة قد تؤدي إلى مطالب واسعة النطاق للإستبعاد. وينطبق هذا المثال بشكل خاص عندما يؤدي التمسك بالسلطة إلى قمع وحشي، وإضافة جراح جديدة لأمد طويل من الظلم.

أن الرغبة في القضاء على حلفاء النظام القديم تقوض الديمقراطية. أما الإحتفاظ بمساحة للنخب المحلية (مشار إليها في كثير من الأحيان من قبل المعارضة بأنها "بقايا من النظام القديم") يساعد على ضمان قيام هذه النخب بالإنخراط بالديمقراطية بدلاً من محاولة تخريبها. وكما أنها تعترف بأن الطبيعة الأساسية للمجتمع لا تتغير بناء على استقالة زعيم. بالفعل، تماماً كما اضطر المستبد إلى استمالة أركان النظام الاجتماعي المحلي، فالديمقراطية أيضاً يجب أن تجد مكاناً لهم. وعلاوة على ذلك، من خلال استبعاد النخب القديمة من العملية الديمقراطية على أساس انتمائاتهم و مواقفهم السياسية، فإن هذه الممارسة تنتج، ولو إلى درجة أقل، البعض من المشاكل نفسها التي عانى منها النظام القديم. وينبغي على الديمقراطيین أن يكونوا حذرين من اخذ مثل هذه الجهود إلى مدى بعيد، وأن يقاوموا الرغبة المفهومة لمنع أولئك الذين لديهم روابط مع النظام القديم من المشاركة لتفادي أي نتائج عكسية.

فرض الحظر و القوائم السوداء

تنتشر المطالب الشعبية لحظر حلفاء النظام السابق أو إدخالهم الى القائمة السوداء خصوصاً بين النخب التي لم تكن قد انشقت عن النظام القديم لتكون في طليعة الإصلاح، مما لا يسمح بالقول بأن حلفاء النظام القديم يؤيدون الديمقراطية . إذاً ليس من المستغرب أن الدعوة إلى فرض الحظر وإنشاء القوائم السوداء كانت واسعة الإنتشار في مصر وتونس و بإمكانها أن تظهر في مكان آخر في العالم العربي.

نجاح الثوار في استبعاد المرشحين الذين هم على صلة وثيقة مع الأحزاب الحاكمة سابقاً يعتمد في جزء منه على استمرار وجود نخب النظام القديم في الحكومة الانتقالية. في مصر، المرتبطون بالنظام القديم الذين استمروا في الجلوس في الحكومة والمجلس العسكري الحاكم - المعروف باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة - رفضوا إصدار قانون الإستبعاد السياسي. وفي غياب مثل هذا القانون، ألغت المحكمة العليا حكم المحكمة الابتدائية الصادر قبل أسابيع فقط من الإنتخابات البرلمانية بغية إستبعاد أعضاء سابقين في الحزب الحاكم من الترشح للإنتخابات.² في المقابل، أحرزت الحكومة التونسية الإنتقالية انفصلاً أكبر بكثير مع الماضي وأصدرت المادة 15، التي تحظر النخب من النظام القديم من المشاركة في إنتخابات 2011.³ أصبحت القائمة السوداء غير لامنشورة الأساس لإعلان عدم تأهل المرشحين.

و مع أن ذلك قد يبدو أنه خفناً للديمقراطية، فإن نهج مصر في الواقع قد يكون أساساً أكثر فعالية من أجل التغيير الديمقراطي من الحال في تونس. في غياب حظر رسمي على حلفاء النظام السابق، نظمت بعض الجماعات مثل التحالف المصري لشبيبة الثورة نشر قوائم غير رسمية و دعت الناخبين لعدم دعم نخب الحزب الديمقراطي الوطني السابقين. هذا النهج عزز الشفافية و المناقشات، وأوصل المعلومات الى الناخبين، مع السماح لحلفاء النظام القديم بالاستمرار في المنافسة. أما النهج التونسي - إن استثنينا النخب من النظام القديم وتجميع قائمة سوداء غير منشورة - إفتقر إلى الشفافية، و ضُخّم الشائعات حول مستوى الإقصاء،⁴ مما زاد من معارضة المتعاطفين مع النظام، وأدى إلى رفض القوائم الحزبية التي أدرج المنظمون أفراداً من القائمة السوداء عليها بدون سابق معرفة.⁵ علاوة على ذلك، فإن النهج التونسي قد أخفق في حل المشكلة الأساسية، لأن حلفاء النظام القديم سعوا للنفوذ من خلال دعم حلفاء اقل فساداً في الإنتخابات.

ينبغي على الأطراف الدولية الفاعلة تشجيع الحملات العامة لتعزيز القوات الموالية للثورة أكثر من الحظر الرسمي والقوائم السوداء الغير معلنة. هذه الحملات العامة تعزز الشفافية والحوار والفعالية العامة. كما أنها تسمح أيضاً لنخب النظام القديم بالدخول في اللعبة السياسية الجديدة، ومنحها حصة في الديمقراطية.

قوائم الحزب والترشيحات الفردية

الجدل حول ما إذا كان يجب أن يترشح المرشحون فردياً أو على قوائم حزبية يعكس بشكل مباشر الخوف من عودة النظام القديم. يعتقد الكثيرون أن حلفاء النظام القديم قد يتمكنوا من الإستفادة من السلطة غير الشرعية والموارد للفوز في الإنتخابات. الثوار المصريون سعوا لتنظيم قائمة حزبية مغلقة، على أمل أن يتكفل ذلك باستثناء أولئك الذين خاضوا الإنتخابات على أساس سمعتهم المحلية (وغالباً ما كانوا تحت لواء الحزب الوطني الديمقراطي السابق). بالنظر إلى تشويه سمعة وتفكيك الحزب الوطني، فإن مطالبة المرشحين خوض الإنتخابات على قوائم حزبية كان يعتقد أنها تميز الثوار وتسهل ظهور أحزاب سياسية جديدة.

لكن، الحد الذي يمكن أن تستخدم من خلاله القوائم الحزبية لتحجيم حلفاء النظام القديم يعتمد على قوة كل من القوى الثورية داخل الحكومة الإنتقالية والمؤسسات الموروثة من الماضي. في تونس، ترك زين العابدين بن علي وراءه نظاماً حزبياً قائماً مغلقاً تماماً، و نظام تصويت للكتل الحزبية يتيح تحويل المقاعد إلى الحزب الأكبر.⁶ في المرحلة الحالية، كان المعارضون السابقون إلى حد ما متحدين في رغبتهم في قلب نظام الكتل الحزبية والحفاظ على نظام القائمة الحزبية، في حين أن النخب المتحالفة سابقاً مع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المحظور حالياً، كانت في موقف ضعيف للسعي لتنفيذ إصلاحات لمصالحها. في المقابل، واجه الثوار المصريون أكبر العقبات في محاولة إنشاء نظام القائمة الحزبية. فهم واجهوا مقاومة من قوات محافظة أقوى ومن إرث المؤسسية التي تفضل الترشيدات الفردية. والواقع أن الكثير من القوى المعارضة نفسها التي دفعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة للحد من نسبة الترشيدات الفردية في عام 2011 كانت قد طالبت في عامي 1985 و 1987 بحكم المحكمة الدستورية العليا لمصلحة المستقلين. ونظراً لهذه الأحكام واستمرار قوة حلفاء النظام القديم، كافحت المعارضة للحد من نسبة المقاعد الفردية، من إقتراح النصف في البداية إلى ثلث مقاعد مجلس النواب.⁷

المعارك على القوانين الإنتخابية المكثفة شيء مفهوم، ولكن ينبغي إبقاءها في المنظور الصحيح. المهم أن ندرك أن مع التحولات الكبرى في السلطة السياسية، و الطوفان من المرشحين غير المعروفين نسبياً، والناخبين المتوجهين إلى صناديق الاقتراع للمرة الأولى، هناك الكثير من المجهول حول أداء مثل هذه القواعد من الناحية العملية.⁸ في الواقع، الإخوان المسلمون، الذين كانوا يعارضون الترشح الفردي، أدوا بشكل أفضل بكثير في هذه السباقات من أولئك ضمن القوائم الحزبية. فقد فازوا بمئة من أصل 166 مقعداً فردياً أي ستون بالمئة، و 117 فقط من مقاعد القوائم الحزبية ال 332، أي خمس وثلثون بالمئة.⁹

في البيئات الانتقالية، ينبغي على الديمقراطيين أن يشاركوا بحكمة في الصراعات على التصميم المؤسسي. وينبغي عليهم أن ينتبهوا بأن هناك غالباً ما توجد فجوة واسعة بين النتائج المتوقعة والفعلية. وعليهم الاحتراس من التصميمات المؤسسية التي من شأنها أن تحول ميزان القوى لقوى محددة. وبغض النظر عن ذلك، فإن مروحي الديمقراطية هم أفضل حالاً بتركيز جهودهم على قضايا أخرى.

حدود الدوائر وتوزيع المقاعد

تقدم أول إنتخابات فرصة لإعادة رسم الحدود وتوزيع المقاعد، بالإضافة الى تصحيح أخطاء الماضي. فالقادة المستبدون رسموا حدود الدوائر من أجل خلق معازل للنظام، وتوزيع المقاعد لصالحه. ففي النظام الانتخابي المصري في ظل مبارك على سبيل المثال، تلقت مناطق حدودية ذات كثافة سكانية منخفضة حصة غير متناسبة من المقاعد البرلمانية. و في تونس، حيث كانت المناطق الداخلية صاحبة الأقلية السكانية محرومة بشكل منتظم تحت حكم زين العابدين بن علي. و لكن مع ذلك، على الديمقراطيين أن يتجنبوا إبعاد القواعد القديمة ببساطة لأنها مقترنة بالنظام السابق.

بالمقابل عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار الإعتبارات الاجتماعية والاقتصادية عند تقييم هذه القواعد. في بعض الحالات، هذا يعني الحفاظ على بعض الحمايات التي وضعت تاريخياً والفوائد المترتبة من الحدود الانتخابية القديمة. إن تصحيح التوزيع النسبي غير العادل كما في الحالة المصرية قد يؤدي إلى صعوبات سياسية، خصوصاً أن المناطق الحدودية تحوي اختلافاً عرقياً مقارنة مع المحافظات الأساسية، وتوفر حصة غير متناسبة من المعادن والثروات السياحية في البلد. و

سماع مرشح مختلف كل ثلاث دقائق - و كان بنسبة 20 مرشحاً للساعة الواحدة أو 80 مرشحاً في كل يوم. بالنسبة للتونسيين - العديد منهم يذهبون الى صناديق الاقتراع للمرة الأولى - زخم المعلومات هذا كان محيراً. حتى الناخبين المحنكين قد يعانون من صعوبة استيعاب هذا الكم من المعلومات.¹⁷

ينبغي على الأطراف الدولية الفاعلة أن ترى الطوفان من المرشحين الجدد كميزة لا مفر منها من أول انتخابات، ولكن ليس كم مشكلة يتوجب حلها. كما نوقش سابقاً، ينبغي فتح الساحة لإعطاء النخب القديمة والداخلين الجدد فرصة للإنخراط في هذه العملية. مثالياً، ينبغي أن تعطى فرصة لتعديل الساحة للجميع، ولكن في الواقع، هذا لن يتم أبداً، حتى في الديمقراطيات الراسخة. محاولة تطبيق ذلك في أول انتخابات قد لا يكون ناجحاً، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية. لذلك، بدلاً من التركيز على مثل هذه التداخلات، يجب على الديمقراطيين ترك العمليات الداروينية تأخذ مجراها. عندما يساهم التفتت بهزيمة الأحزاب الصغيرة - كما فعل بالنسبة للعلمانيين في تونس - ستتعلم الأحزاب فائدة الدمج، وعندما تجد الأحزاب أنها تفتقر إلى أسس الدعم، سوف تتلاشى. مثل هذه العمليات تستغرق وقتاً، والتدخل الدولي لن يسرع العملية بالضرورة.

2. عملية الانتخاب

تواجه النخب الإنتقالية الضغوط المتنافسة عندما تحدد دور الجهات الدولية الفاعلة في عملية التنفيذ. لعدد من الأسباب، غالباً ما يفتقر منظمو الانتخابات إلى المال الكافي لإجراء الانتخابات على نحو فعال من تلقاء أنفسهم: على سبيل المثال، النظام القديم لم يضح إجراءات تهدف إلى إجراء إنتخابات ديمقراطية ذات مصداقية، أولئك الذين نظموا الإنتخابات السابقة في البلاد فقدوا مصداقيتهم إلى حد كبير، وأولئك الذين تقدموا لتصميم وتشغيل أول انتخابات لم يسبق لهم أن صوتوا من قبل في استطلاعات الرأي القومية. حتى الآن، في حين ما زالت المساعدة الدولية ضرورية، قد تفرض أيضاً جدلاً سياسياً. المشاعر القومية وصلت إلى القمة في سياق التحولات، و يمكن أن يستخدم الرافضون أي مظهر للوصاية الأجنبية لنزع الشرعية عن هذه العملية.

ينبغي أن تعترف الجهات الدولية بأن مساعداتها يمكن أن تكون مصدراً للصراع السياسي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتحضير والمراقبة للعمليات الانتخابية الرفيعة المستوى، و عليها صياغة برامجها وفقاً لذلك. ينبغي عليها أن تساعد عن طريق الحد من مدى وبروز هذه المساعدة. ينبغي لها أن تمتنع عن التدخل بشكل كبير في العملية الجارية، على الرغم من أن الانتخابات الأولى هي مرحلة حاسمة في إرساء الديمقراطية، مما يجعل من المغري القيام بذلك. في الواقع، قد تكون العمليات أكثر سلاسة مع المزيد من الإدارة الخارجية، ولكن العمليات الأقل سلاسة و التي تقودها القوى المحلية تكون لها نتائج أكثر مشروعية. في نهاية المطاف، نجاح الإنتخابات لا يعتمد فقط على العمليات النظيفه، ولكن على النتائج التي ينظر إليها على أنها ذات مصداقية. وهذا، بدوره، يتطلب أن يدرك الجمهور أن للقوى المحلية السيطرة على العملية الانتخابية.

الإدارة الانتخابية

إنشاء هيئات إدارة الإنتخابات للإشراف على إعداد وتنفيذ الإنتخابات مشكلة أساسية في الإنتخابات الأولى، وتلعب دوراً رئيسياً كأحد المخاوف بشأن السيادة

في حالات أخرى، إدخال تصحيح التوزيع النسبي غير العادل قد يعني تصحيحاً لأخطاء الماضي. و في الواقع، أدت الإصلاحات الجارية في تونس الى توزيع المقاعد المقسمة بشكل معقول، ولكن مع ذلك أدت الى الإفراط في تمثيل المناطق الداخلية التي تحوي عدداً أقل من السكان.

و ينبغي في الوقت نفسه على الديمقراطيين تفادي الموافقة التلقائية على القواعد القديمة لمجرد أنها تتمتع بالشرعية التاريخية. على سبيل المثال، شرط مصر أن يكون نصف المنتخبين على الأقل من العمال أو الفلاحين مستمد من ثورة جمال عبد الناصر عام 1952. هذا الشرط يقوض الفرص المتساوية للمصريين ويناسب المجتمع المصري في المناطق الحضرية بشكل أقل اليوم مما كان عليه منذ عقود. ومع ذلك، نظراً لجذوره التاريخية، والتي يكفلها الدستور، كانت الدعوة لإزالة الشرط ضعيفة نسبياً، مما أضعاف فرصة كبيرة لتصحيح الوضع.¹⁰

يمكن للجهات الدولية أن تلعب دوراً مهماً في تبادل وجهات النظر الخارجية والدروس المستفادة منها عن إعادة تقسيم وتوزيع الدوائر. وعليها أن تقدر المخاوف الداخلية والإعتراف بالحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في الوقت نفسه، يمكن للأطراف الخارجية لفت الانتباه إلى الحالات التي قد تؤدي إلى استمرار دعم تصحيح التوزيع النسبي غير العادل كما كان في ظل النظام القديم، وأحياناً أخرى، تشجيع إعادة التفكير في الترتيبات غير العادلة. فإنها يمكن أن تفعل ذلك عن طريق طرح الأسئلة، وتبادل الدروس المستفادة منها من حالات أخرى، وإيجاد أساليب لتبادل الخبرات ووجهات النظر مع الفعاليات الرئيسية ضمن التحولات الديمقراطية في مناطق أخرى. ولا ينبغي أن يكون الهدف من هذا إعطاء الحلول التكنوقراطية التي تهدف إلى أن تؤدي إلى نظام "عادل" إفتراضياً، بل المساعدة على استعراض العناصر المحلية الفاعلة في النظام القديم على أساس كل حالة على حدة.

دخول المرشحين

إدخال أحزاب المعارضة المقموعة على مدى عقود، والشباب الذين لعبوا دوراً رئيسياً في الثورة، والجمهور المستبعد لفترة طويلة من المشاركة المجدية هو الهدف الأساسي من التحولات العربية. في تونس، قضى قرار حكومي على الحظر المفروض على الأحزاب القائمة على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو المنطقة، وسمح للأحزاب أو التحالفات أو المستقلين بتشكيل قوائم إنتخابية، طالما أنها قد استوفت الشروط الدنيا.¹¹ وحاولت الحكومة أيضاً إرساء تكافؤ الفرص من خلال تسهيل تمويل الحملات الانتخابية¹² والوصول إلى وسائل الإعلام. مصر سعت أيضاً لتوسيع المشاركة، عن طريق وضع متطلبات الحد الأدنى نسبياً لتسجيل الأحزاب ودخول المرشحين.¹³ ولكن على الرغم من أن القانون يحظر الحملات من استخدام الإنقسام على أسس عرقية ودينية، وبين الجنسين،¹⁴ فقد طبقت هذه الإرشادات، خصوصاً بالنسبة للحملات المتضمنة نصوصاً دينية، بشكل ضعيف.

إن خفض الحواجز أمام الترشح وتسوية الأرضية هي مفاتيح لتأسيس القواعد الديمقراطية، وإضفاء الشرعية على نتائج الانتخابات، لكنها تؤدي أيضاً إلى فيضان ساحق من المرشحين. في مصر، ترشح 6,591 مرشحاً ل 166 مقعداً فردياً، و تم إدخال 590 قائمة، على امتداد أكثر من 50 حزباً سياسياً مسجلاً، في سباق إنتخابات مجلس الشعب.¹⁵ في تونس، دخل 11,618 مرشحاً انتخابات الجمعية التأسيسية، التي تعمل على 1,662 قائمة في 33 منطقة.¹⁶ أدت الجهود التي بذلتها تونس لتوصيل المرشحين الى الناخبين من خلال التلفزيون الحكومي إلى تفاقم المشكلة. خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول، لمدة أربع ساعات كل مساء، تمكن المشاهدين من

مساعدتهم على تعزيز الشفافية ووضع جداول زمنية معقولة للعمليات الجارية. تقديم مثل هذه المساعدة يمكنه ان يقلل من ردود فعل الجمهور السلبية، وفي الوقت نفسه يمكنه أن يساعد على تقليل العيوب في الانتخابات التي تديرها اللجان على الصعيد المحلي، وعلى زيادة نزاهة الإدارة، وبناء ثقة الشعب في هذه العملية.

تدريب حملة المرشحين و الأحزاب

المرشحون الأفراد والأحزاب أيضاً غالباً ما يفتقرون إلى الخبرة والموارد اللازمة لإجراء الانتخابات، ويعرفون أيضاً أن تلقي المساعدة الدولية مسيس للغاية. الأحزاب السياسية لا تريد أن ينظر إليها على أنها تعتمد على، أو أنها بيادق، للقوات الدولية، و بالأخص الولايات المتحدة. يمكن أن تعرض مثل هذه العلاقات التأييد الشعبي للمرشحين للخطر و أن تدعو القمع الحكومي، كما ظهر في الحملة على المنظمات غير الحكومية في مصر في الآونة الأخيرة.

ومع ذلك، فإن المنافسة بين المجموعات تجعلهم أكثر استعداداً لقبول المساعدة. غالباً ما يكون من الصعب على اللاعبين المحليين رفض الخبرة الدولية (على الأقل إذا ما أعطيت لهم بطريقة غير ملفتة للنظر) عندما يمكن أن يستفيد منها خصومهم. علاوة على ذلك، عندما يتلقى المرشحون والأحزاب التدريب والمعلومات من مروجي الديمقراطية، تنخفض بذلك تكاليف القيام بذلك بالنسبة للأطراف الأخرى. ليس من المدهش أنه في كل من تونس ومصر، لاحظ مروجو الديمقراطية اهتماماً واسع النطاق - الذي تخطى التوجه الإيديولوجي - في الموارد التي يقدمونها. دربت برامجهم عدداً غير عادي من المرشحين والأحزاب في فن استراتيجية الحملات الانتخابية، مع التركيز على قياس مصالح الناخبين ومتطلباتهم السياسية والاستجابة لها.

على الرغم من النجاح الواضح لهذه البرامج وقيمتها، هناك أسباب مهمة لإعادة النظر في تنفيذها في أول انتخابات. تمهيد الساحة للمرشحين وتعزيز فعالية الحملات القائمة سياسياً في الانتخابات هي أهداف سامية، ولكن من المرجح أن يتحقق ذلك في أول انتخابات. ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن حملة التدريب أثرت في نتائج الانتخابات سواء في تونس أو مصر. في كلتا الحالتين، كان ينظر للنهضة وللإخوان المسلمين على أنهم منظمات فعالة قبل الانتخابات، وقد أبقوا على موقفهم المهيمن. بدلاً من ذلك، مع وجود الآلاف من المرشحين وأكثر من مائة حزب يتنافسون على المقاعد، الحملات الفعالة من قبل الآلاف من المرشحين قد تزيد الإرتباك العام. الأهم من ذلك، فإن ضخامة عدد المرشحين الداخلين للساحة يعني أن تكافؤ الفرص في الحصول على برامج تدريبية لجميع الأحزاب والمرشحين مهمة ضخمة. هذا يستمد الطاقة والموارد بعيداً عن قائمة طويلة من المهام الحاسمة لإجراء الانتخابات، في حين كانت الضغوط لاجراء الانتخابات بسرعة، عالية.

ينبغي على مروجي الديمقراطية بالتالي مقاومة الإغراء لتكثيف الجهود لتوفير التدريب للحملات الانتخابية للأحزاب والمرشحين في أول انتخابات. نظراً للتحديات الهائلة التي تواجه الناشطين في مجال الديمقراطية والممارسين في الداخل والخارج في تمهيد الساحة، وإعداد الانتخابات، وتثقيف الناخبين، ورصد هذه العملية، فإنه من الحكمة أن يحول الوقت والموارد إلى مهام أكثر إلحاحاً وجرأاً، أي تلك الرامية إلى إنشاء وتعزيز العملية الانتخابية في أول انتخابات.

والإستقلال. حتى الديمقراطيون المدركين تماماً لحدودهم الخاصة هم متحفظون عن التنازل عن هذه العمليات لتوجيه إشراف دولي. ليس من المستغرب إنشاء كل من مصر وتونس هيئات محلية للإشراف على الانتخابات. في تونس، حيث أن الحكومة عازمة على مقاطعة كاملة للماضي، أنشأت لجنة جديدة تماماً تحت اسم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بينما في مصر، حيث كانت المقاطعة أقل اكتمالاً، عين المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللجنة العليا للانتخابات من 11 عضواً وفقاً لقانون سنة 1956 المعدل للحقوق السياسية.

قد يكون الجمهور متسامحاً جداً عن العيوب الإجرائية عندما تشرف سلطة محلية تحظى باحترام على الانتخابات. في تونس، كانت العملية متزعزعة: تسجيل الناخبين شهد بداية متقطعة وغير منتظمة، ثم تمديد، وأخيراً حلاً غير مثالي لإنشاء مراكز إقتراع خاصة لغير المسجلين.¹⁸ ويوم الانتخابات، أيضاً، شهد عدداً من المخالفات، مع بعض الإجراءات غير اللائقة في إعداد الإقتراع، والإقتراع، وفرض الأصوات. ولكن بالرغم من ذلك، مثلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قطيعة مع الماضي، وأعطيت دوراً مستقلاً غير مفيد من قبل الحكومة المؤقتة. من خلال العمل الجاد والإعتراف العلني بالأخطاء، اكتسبت سمعة بالعمل الشاق والتفاني. هذه السمعة الحسنة، إلى جانب إعتزاز التونسيين في إدارة إنتخاباتهم الديمقراطية الأولى بدون إشراف دولي مباشر واسع النطاق، سحت للانتخابات أن ينظر لها كإنتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، على الرغم من عدم مثالياتها.

الحد الذي يستعد الجمهور لقبوله بالنسبة لنوعية الانتخابات المدارة من قبل الهيئات المحلية يعتمد جزئياً على مدى إستقلال منظمي الانتخابات عن النظام القديم. في مصر، تصاعد حدة التوتر بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمعارضة، إلى جانب التدخلات المستمرة من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الشؤون التي هي تحت ولاية اللجنة العليا للانتخابات، اشاب قرارات اللجنة العليا للانتخابات. وإتضح هذا جيداً في الجدول الدائر حول قرار اللجنة بإجراء الانتخابات على مدى ثلاث جولات. بما أن مصر لديها ستة أضعاف مساحة تونس، وثمانية أضعاف عدد سكانها، فقد واجهت مصر تحديات لوجستية أكثر صعوبة من تونس بأضعاف. يمكن للانتخابات المقسمة الى جولات أن تخفف الصعوبات اللوجستية و أن تعطي منظمي الانتخابات فرصة للتعليم مع مرور الوقت. و لكن مع ذلك، تعرض قرار إجراء عدة جولات في مصر لإنتقادات شديدة ليس فقط لأنه سبب أشهراً من الحملات الإنتخابية والإقتراع المتواصلين، ولكن أيضاً لأنه أثار المخاوف من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحلفاء النظام القديم إستفادوا من الفترات الفاصلة بين الجولات لزعزعة الإستقرار في هذه العملية.

نظراً لإستمرار وجود حلفاء للنظام القديم يشرفون على الانتخابات في مصر، كان العديد أكثر تشككاً في قرارات اللجنة العليا للانتخابات، وأقل تسامحاً مع العيوب في الانتخابات. مع ذلك، فإن معارضة شعبية واسعة النطاق للتدخل الدولي ما زالت قائمة، كما بان من خلال ردة فعل الشعب على حملة القمع التي شنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة على المنظمات غير الحكومية الأميركية والتي تمولها الولايات المتحدة. وإن استمرار العملية الإنتخابية على الرغم من أن النتائج المبكرة بدت على خلاف مع رغبات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحلفائه، إلى جانب إشراف القضاة المحترمين، والطعون الناجحة للانتخابات في حالات المخالفات المزعومة، كلها أدت إلى استنتاج أن معظم النتائج كانت ذات مصداقية.

وبالتالي ينبغي على المجتمع الدولي تجنب تقديم نفسه بديلاً للهيئات المحلية لإدارة الانتخابات. وعليه مساعدة منظمي الانتخابات على تعلم الدروس من مصر وتونس وغيرها من المناطق، ومنحهم نظرة ثاقبة للتحديات المقبلة، بما في ذلك

تثقيف الناخبين

الأجانب بعد فوات الأوان بالنسبة للمنظمات الدولية لإقامة مهمات طويلة الأمد. هذا الأمر قلل من قدرتها على رصد عمليات ما قبل الانتخابات، والتي لا تقل أهمية من ناحية المصدقية عن نتائج الانتخابات في يوم الانتخابات نفسه.

يمكن أن تساعد الأطراف الدولية الفاعلة في حل هذه المشكلة بطريقتين. أولاً، يمكنها أن تدرك أن في نهاية المطاف المهم هو العملية وليس المصطلحات. إن كانت تسمية المراقبين "شهود عيان" تساعد على تخفيف المعارضة لوجود هذه الأطراف، فإن المنظمات الدولية تنصح بالقيام بذلك. ولكن ينبغي أن ينصب تركيزها الرئيسي على تأسيس واضح ومتفق عليه للقوانين التي تسمح للشهود بالإنخراط في أقرب وقت ممكن، وتوفير الحوافز، وتقديم المشورة عن الإدارة الجيدة للانتخابات، وتعزيز شرعية الانتخابات.²³

ثانياً، فإنها يمكن أن تعزز وتستثمر في برامج تدريب المدربين. في تونس، لعب وجود مراقبين للانتخابات المحلية من مجموعة واسعة من الإثنيات (وكثير تم تدريبهم من قبل منظمات المجتمع المدني مثل IWatch و "مراقبون") دوراً هاماً في تعزيز الثقة في العملية، ولكن في بعض المناطق كان المراقبون محصورين بأولئك المنتمين إلى أكبر الأحزاب. إن تدريب مجموعة واسعة من المراقبين من خلفيات مختلفة يجعل من العملية أكثر شمولاً.

3. النتائج

يود الديمقراطيون الحصول على النتائج التي من شأنها تعزيز ودعم الديمقراطية على المدى البعيد. يحتاج الديمقراطيون إلى انتخابات أولى تسفر عن مجموعة واسعة من القوات المختلفة ليجلسوا على طاولة واحدة. والانتخابات يجب أن تضمن حقوق الأقليات والمراة، وتنفذ بسرعة وسلاسة بما فيه الكفاية لإضفاء الشرعية. المطالب المستمرة باستبعاد العناصر الفاعلة من النظام القديم والتقليل من التدخل الدولي تجعل من الصعب مواجهة هذه التحديات.

يمكن أن تساهم الأطراف الدولية الفاعلة من خلال مساعدة الديمقراطيين على الفهم بأن في الديمقراطيات، العملية والنتيجة بنفس الأهمية. في الواقع، على الديمقراطيين في العالم العربي، وعلى مروجي الديمقراطية المساندين لهم، أن يتذكروا بأن الديمقراطية في أماكن أخرى في العالم قد أسست جذورها ببطء، في كثير من الأحيان على الرغم من (وربما بسبب) استمرار النخب القريية من النظام القديم في لعب دور في النظام الجديد.²⁴ من المؤكد أن الديمقراطيين المتطلعين إلى ترشيح و احتمال فوز مسؤولين سابقين في النظام السابق يخشون أن مشاركة هؤلاء سوف تعرض الديمقراطية للخطر. يمكن للمرشحين المتصلين بالنظام السابق إعطاء وعود على عكس ذلك، ولكن هذه الوعود غالباً ما تقدم ضمانات ضئيلة فحسب. في بعض الحالات، قد يلعب مسؤولو الأنظمة الاستبدادية السابقة دوراً وفق قواعد ديمقراطية جديدة، ولكن في أحيان أخرى، يتراجعون عن كلامهم. لا ضمانات في الحالات. وعلاوة على ذلك، يمكن للمرشحين الخارجين عن صفوف النظام السابق أن يكونوا أعداء للديمقراطية كذلك. مفتاح التقدم هو الحفاظ على الدعم لبناء قواعد الديمقراطية التي تربط الجميع، بغض النظر عن تاريخهم. وهذا يصبح استثناء عناصر النظام السابق مخالفاً للمبادئ الديمقراطية، ويزيد من المعارضة لعمليات الديمقراطية.

تثقيف الناخبين هو تحدي رئيسي في أول انتخابات. في مصر وتونس - كما في أماكن أخرى في العالم العربي - غالبية السكان لم يصوتوا من قبل، وأولئك الذين فعلوا، قاموا بذلك في ظل ظروف مختلفة جداً. هؤلاء السكان يجب أن يتم إطلاعهم على حقوقهم في التصويت، وإلى تمكينهم من المشاركة، من تسجيلهم إلى إيجاد مراكز الاقتراع الخاصة بهم، ثم الإقتراع، ورصد النتائج.¹⁹

تونس، وهي بلد صغير نسبياً ومعظم سكانها من المتعلمين، اتبعت نهجاً أكثر شمولية لتثقيف الناخبين، بضم جهود الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. مصر، وهي تقارب ستة أضعاف المساحة، وبنسبة متعلمين أقل²⁰ و بتاريخ غير مشجع على الإنخراط في عملية التصويت، أخذت نهجاً فائراً في تثقيف الناخبين. قدمت الهيئة العليا للانتخابات والحكومة جهداً ضئيلاً لتثقيف وتعبئة الناخبين، وواجهت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المزيد من العقبات الصعبة.

لا زال الناخبون في كثير من الأحيان مشوشين وغير مدركين لحقوقهم في كلا البلدين وهذا يشهد على ضخامة هذه المهمة في أول انتخابات. غالباً ما كان تثقيف الناخبين يقتصر على قوائم صغيرة من الورق موزعة من قبل الأحزاب السياسية، موهورة برمز الحزب. كثيراً ما وجد الناخبون أيضاً أنه من الصعب تحديد مراكز الاقتراع الخاصة بهم والتنقل إليها. إغتنمت الأحزاب السياسية المنظمة جيداً الفرصة هنا عن طريق وضع متطوعين في مراكز الإقتراع، والذين ساعدوا الناخبين وبنفس الوقت قاموا بالمزيد من الدعاية الانتخابية في اللحظة الأخيرة.

هذه الحالات تشير إلى أنه في حين أن المهمة هائلة، فمن المحتمل أيضاً أن تتضمن عائدات كبيرة.²¹ في تونس، حيث كانت الجهود أقوى، كان الإقبال على التصويت أعلى، وكان الناخبون أكثر اطمئناناً عن هذه العملية. في مصر، عقب ضعف الجهود التي بذلت، كان إقبال و رضا الناخبين أقل. بالطبع، فإن العوامل ذاتها التي دفعت مصر لبذل جهود أضعف للتعليم، من المرجح أنها ساهمت بتدني نسبة مشاركة الناخبين ورضاهم. ومع ذلك، فإن الدرس واضح: يجب على المجتمع الدولي وضع الجهود الرامية إلى مساعدة إدارات الهيئات الانتخابية، والحكومات المؤقتة، والمنظمات غير الحكومية المحلية كأولوية في توعية الناخبين والمساعدة الانتخابية.

مراقبة الانتخابات

الجدل حول مراقبة الانتخابات الدولية يعكس التوتر الأساسي بين تأكيد السيادة من خلال تعزيز الاعتماد على الموارد المحلية، وتعزيز الشرعية من خلال الخبرة الدولية: في عالم أصبحت فيه المراقبة الدولية للانتخابات هي القاعدة²² عدم سماح الرقابة الدولية يثير الشكوك، في حين أن إيماءة موافقة قد تضيي الشرعية على كل من العملية ونتائجها. ولكن، إن إعطاء هذه الأهمية لهذا الرصد يمنح خبرة وموافقة الجهات الدولية الفاعلة إمتيازاً أكبر من الجهات المحلية، مما يقوض ضماناً مفاهيم السيادة والمساواة.

الجهات الفاعلة المحلية في حاجة للبت في هذه المسألة، والقيام بذلك في غضون وقت مناسب. فقد ناقشت كل من تونس ومصر وجود المراقبين، رافضة الفكرة في البداية، و لكن في نهاية المطاف، تقبلتا وجود "شهود عيان" ولكن ليس "مراقبين". في مصر، هذا النقاش في حد ذاته كان مكلفاً، إذ جاء القبول بتوكيل شهود العيان

مقاعد على طاولة المفاوضات

من الممكن لبرلمان متنوع أن يجعل عملية الإصلاح السياسي أكثر صعوبة، لكنه يمكن أن يساعد أيضاً في تعزيز نظام جديد. قلة الأطراف المعزولة تعني إضفاء المزيد من الشرعية ووجود عدد أدنى من المفسدين لتقويض عمليات الإصلاح. بالنسبة للإسلاميين، أيضاً، الإعراب عن الالتزام بهدف التعددية، وليس الأغلبية، يمكن أن يساعد على تهدئة المخاوف في المجتمع الدولي. وينبغي على الأطراف الدولية الفاعلة أن تعترف بأن لدى الإسلاميين، مثل العلمانيين، مجموعة واسعة من المواقف حول قيمة الديمقراطية. والهدف من ذلك هو دعم الديمقراطيين مهما كانت توجهاتهم الأيديولوجية وتعزيز القواعد المؤسسية التي تساعد على تجنب هيمنة أي قوة سياسية واحدة.

من الأسهل للأحزاب المطالبة بالالتزام بالتعددية من الالتزام بتحقيق ذلك بالفعل. ليس من المستغرب أن الاخوان المسلمين المصريين تحولوا من تأكيدات بأنهم سوف يتشعرون فقط في ثلث الدوائر الانتخابية، إلى نصف الدوائر، و في نهاية المطاف إلى الترشح في كل سباق والفوز بنسبة 46 في المئة من مقاعد مجلس النواب.²⁵ فالأحزاب تواجه ضغوطاً للتنافس على نطاق واسع، وكثيراً ما يكون البعض من المرشحين غير متحمسين للتخلي عن سعيهم المضمون بالنجاح في الانتخابات مقابل ضبط النفس من أجل المصلحة العامة، في حين أن قادة الأحزاب يتعرضون للضغوط لإرضاء أعضاء هذه الأحزاب. نسبة المخاطر في أول إنتخابات عالية. مع تزايد حالة عدم اليقين بشأن العوائد المتوقعة، هناك أحزاب كثيرة غير مستعدة للمخاطرة بتقويض موقفها. هي لا تريد تهديد هذه العملية بالخروج مع إنتصارات يمكن إعتبارها "غير مقبولة" في الداخل أو في الخارج، كما أنها لا تريد أن تفقد أي نفوذ لديها في تحديد المستقبل أو حتى أسوأ من ذلك كالمخاطرة بالعودة إلى النظام القديم .

ينبغي على القوات الدولية أن تدعم إنتاج برلمان متنوع من خلال توفير المعلومات التقنية والمساعدة في التصميم الانتخابي الذي يمكن أن يشجع مثل هذا العائد. ينبغي أن تستمر أيضاً بدعم العمليات الديمقراطية لمواجهة نتائج قد تبدو إشكالية. في تونس، القضاء على نظام أكثرية الكتل الحزبية لمصلحة نظام مغلق ونسبي ساعد في تأكيد عدم تحقيق أغلبية لأي طرف. بالطبع، وكما أشر أعلاه، فإن النتائج الدقيقة للهندسة الانتخابية ليست مؤكدة، والإعتبرات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية تلعب دوراً هاماً في تحديد قواعد ممكنة ومناسبة. الأهم من ذلك، حتى عندما تعزز نتائج العمليات الديمقراطية المخاوف بين الديمقراطيين، لا ينبغي أن تنقلب النتائج من خلال وسائل غير ديمقراطية. قد يميل الديمقراطيون للدعوة إلى إنقلاب الهيئات المنتخبة عندما يخشون إستيلاء قوات غير ديمقراطية محتملة عليهم، ولكن كما أثبتت التجربة في الجزائر منذ عشرين عاماً، فإن الإستسلام إلى تلك النبضات هو طريقة واحدة أكيدة لإحباط الديمقراطية.

ضمان حقوق المرأة والأقليات

مشكلة ضمان حقوق الأقليات والمرأة في مواجهة حكم الأغلبية موجود في كل الديمقراطيات، لكنه يأخذ بعداً إضافياً في أول انتخابات. في كثير من الأحيان، فضلت الأنظمة الإستبدادية السابقة الأقليات في محاولة لتعزيز قوتها، أو عززت الإنقسامات الاجتماعية في محاولة لتقسيم المعارضة. وبالمثل، نفذت سياسات من شأنها تعزيز حقوق المرأة في كثير من الأحيان كرد على الحوافز الدولية والطلب المحلي، ولكن غالباً في طرق ساعدت في تعزيز النظام.

لذلك إن ضمان حقوق المرأة وحقوق الأقلية يرفض في بعض الأحيان كجهد لإستمرار تمييز حلفاء النظام القديم، وكفعل بناء لطلب للغرب. بالتالي، عندما قضت مصر على الحصة النسائية التي تضمن للمرأة عدداً محدداً من المقاعد في البرلمان، كان رد الفعل ضعيفاً؛ فقد كان قانون الحصة عام 2010 إنتقد بشدة لتفضيله النساء اللواتي لديهن إتصالات وثيقة بالحزب الوطني، وشوهت المشاريع التي إستهدفت تقدم النساء على أنها مرتبطة بشكل وثيق جداً بالسيدة الاولى السابقة سوزان مبارك.²⁶ وبالمثل، كان ينظر إلى نظام مبارك الى أنه يميز بعض أفراد الجالية القبطية و يثير العنف بين الأقباط والمسلمين، لضمان ولاء الأقباط. تتفاقم هذه المشاكل عن طريق المخاوف العميقة التي يشعر بها الأقباط و الناشطون في حقوق المرأة حول بعض الإلتزامات الأيديولوجية لبعض القوى الإسلامية.

في حين أن التحديات التي تواجه إدماج المرأة والأقليات في النظام السياسي هي كبيرة، كذلك هي المكافآت. في العام الماضي، أظهرت تونس تحقيق مكاسب كبيرة لمشاركة المرأة من خلال الحماية المؤسسية.²⁷ منذ عهد بورقيبة، كانت تونس في طليعة السياسات المتقدمة تجاه النساء، وبحلول نهاية عام 2010 كانت قد قادت المنطقة في التمثيل التشريعي للإناث.²⁸ واصلت تونس إتخاذ خطوات إضافية في الأشهر التي تلت سقوط بن علي: من إسقاط التحفظات المتبقية على لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووضع قانون للمساواة في القوائم الحزبية المغلقة.²⁹ أثارت هذه الخطوات جدلاً، حيث إحتج كل من الرجال والنساء على أحكام التكافؤ. ومع ذلك، تركزت الحجج أكثر على الإعتبرات المحلية³⁰ من التركيز على دور النفوذ الأجنبي.

وينبغي أن تساعد الأطراف الدولية الفاعلة الديمقراطيين لحشد الدعم للتدابير التي تحمي المرأة والأقليات وزيادة تمثيلهم في الهيئات المنتخبة. يمكنها أن تسعى إلى التغلب على مقاومة هذه التدابير في خطوات. أولاً بتحديد الحالات التي تولد المعارضة لمثل هذه التدابير من المخاوف من أن حلفاء النظام القديم سوف يعودون إلى السلطة. وثانياً، العمل مع الديمقراطيين لإيجاد التدابير التي تولد معارضة أقل (على سبيل المثال بما في ذلك الحصص المؤقتة أو النهائية). للقيام بذلك، ينبغي عليها أن تدرك أن التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الحقوق والتمثيل، وخاصة بالنسبة للنساء، غالباً ما ينظر إليها كطلبات خارجية تتعارض مع النسيج الاجتماعي.

التوقيت و التوقعات

يواجه الديمقراطيون الضغوط المتنافسة بشأن توقيت الانتخابات. هم بحاجة إلى تحريك الإنتخابات بسرعة إلى الأمام في محاولة لإقامة "الحياة الطبيعية"، ولكن، وخاصة حين أخذ المشاكل اللوجستية وأهمية الإنتخابات الأولى بعين الاعتبار، يلزمهم أخذ ما يلزم من الوقت الملازم للإعداد لذلك.

الحكومات المؤقتة تفتقر بطبيعتها للشرعية الديمقراطية اللازمة لإتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة في المراحل الإنتقالية، وبالتالي، مع مرور الوقت، الدعوى إلى الإنتخابات تزداد. بالإضافة إلى ذلك، يرى الكثير الإنتخابات وتشكيل حكومة "دائمة"، كخطوة هامة نحو إعادة الإعمار والديمقراطية. يفقد الصبر، على أمل أن يتم "الإنهاء من الانتخابات"، حتى لو كانت الظروف ليست مواتية تماماً. في الواقع، أصيب ما يقرب من ثلثي التونسيين بخيبة أمل عندما تم تأجيل الإنتخابات من يوليو إلى أكتوبر، على الرغم من أن أكثر من نصف الذين شملهم الاستطلاع في يونيو/ حزيران لم تكن لديهم فكرة عن كانوا سيصوتون له وكان لهم فهم قليل لمختلف الأطراف.³¹ وبالمثل، أراد المصريون الماضي قدماً و بسرعة بالانتخابات، على الرغم من المظاهرات الواسعة النطاق والعنف المتصاعد في ميدان التحرير وفي جميع أنحاء البلاد.

4. التطلع إلى الأمام

سقوط الأنظمة الإستبدادية المزمنة في أنحاء العالم العربي يخلق لحظة تاريخية حرجية. توفر التغيرات التي تحدث في مختلف أنحاء المنطقة الفرص للمواطنين لإتخاذ خطوات نحو الديمقراطية والتنمية الاقتصادية التي كانت على أذهانهم لعقود من الزمان. وتختلف الطبيعة الدقيقة للتغيير في جميع أنحاء المنطقة، مبنية إلى حد ما على درجة القطيعة مع النظام القديم، ودور الأقليات، ومدى الإنتعاش ما بعد الحرب. ولكن في جميع الحالات، فإن التحديات اللوجستية لإجراء أول إنتخابات تكون شاقة: أن تبنى المؤسسات الانتخابية الوليدة (على سبيل المثال، إدارات الهيئات الانتخابية و قوانين الإنتخاب وتقسيم الدوائر، وقوانين الأحزاب السياسية) أو إصلاحها؛ مراجعة العمليات الانتخابية؛ و تدريب الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين. تتفاقم هذه التحديات من خلال عدم اليقين حول إرتفاع القوة النسبية والمطالب السياسية الحقيقية للنخب الصاعدة، من ضمنها الأحزاب الإسلامية، حول شرعية المؤسسات الديمقراطية، وحول إغراءات واسعة النطاق للقضاء على النخب السابقة، ومعارضة التدخل الدولي.

إن تجنب هذه الإغراءات، وهي مدفوعة من الخوف من الثورة المضادة، والغضب على ظلم الماضي، والقومية المشددة، هو أفضل وسيلة للديمقراطيين المحليين لتحقيق أهدافهم. يحتاج الديمقراطيون إلى قمع الرغبة في إستبعاد حلفاء النظام القديم إذا أرادوا أن تبقى النخب المحلية مستثمرة في النظام الجديد. ويحتاجون إلى تحقيق التوازن بين الدور الدولي والمطالب القومية إذا ما أرادوا أن يستفيدوا من الموارد والخبرات لتنفيذ أول إنتخابات.

يجب على أعضاء المجتمع الدولي أيضاً تعديل استراتيجياتهم الخاصة في الاستجابة للتحديات الفريدة من نوعها التي تشكلها الإنتخابات الأولى في العالم العربي. ينبغي أن يحدوا من أنشطتهم، ويخصصوا العديد من البرامج والأولويات التي يمكن وضعها بشكل جيد في الإنتخابات اللاحقة (على سبيل المثال، تعزيز الأحزاب السياسية والمرشحين، والقوانين الانتخابية، وما إلى ذلك) من أجل التركيز على الإحتياجات الأكثر إلحاحاً و حرجاً (على سبيل المثال، تعزيز إدارات الهيئات الانتخابية، وتثقيف الناخبين، وتدريب المراقبين والمستطلعين المحليين، وما إلى ذلك). يجب عليهم أن يعملوا مع الديمقراطيين لمواجهة طلب الإقتلاع الشامل للنظام القديم، لتوسيع ميدان المشاركة وتشجيع مجموعة متنوعة من الممثلين للجلوس على طاولة المفاوضات. ينبغي عليهم أن يسعوا أيضاً إلى دعم سبل العمليات المدفوعة محلياً (على سبيل المثال، توفير الدروس المستفادة منها من بلدان أخرى، ودعم إدارات الهيئات الانتخابية، وتدريب المدربين في برامج المنظمات غير الحكومية المحلية، الخ)، مع الإعتراف بأن المشاركة الدولية في حد ذاتها مثيرة للجدل من الناحية السياسية. أخيراً، ينبغي أن يساعدوا على خلق توقعات معتدلة سواء في الداخل أو في الخارج، والتصدي للتصورات أن هناك عملية إنتخابية أو نتيجة "صحيحة"، أو أن الإنتخابات سوف تقدم الديمقراطية فوراً.

الإنتقال الى الديمقراطية يجري ببطء، و مع مرور الوقت. بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية، فإن الأهم هو وضع القواعد والنتائج التي تعطي مختلف الجهات الفاعلة مكاناً في الساحة السياسية، والتي ينظر إليها على أنها مدفوعة محلياً و"عادلة بما فيه الكفاية"، بدلاً من العمليات التي لا تشوبها شائبة أو مثالية النتائج. إن هذه العمليات الشمولية والموثوقة تغرس الثقة في الديمقراطية، و في نهاية المطاف، القدرة على تحقيق الديمقراطية.

1. الكاتبة تتقدم بالشكر لكل من تابيثا ديكر، شادي حميد، لينا الخطيب، طارق مسعود، ستيفين نديجوا و تمارا ويتس – وذلك تقديراً للمساعدات التي قدموها وتعليقاتهم التي ساهمت في إتمام هذه الورقة البحثية.
2. من الجدير بالاهتمام، أن البرلمان بأغليته ذات الطابع الإسلامي حاول أن يستبعد رموز النظام السابق من السباق الرئاسي، وذلك بعد أن أعلن السيد/ عمر سليمان – رئيس المخابرات العامة السابق – ترشحه لرئاسة الجمهورية. فقد قام البرلمان على إثر ذلك بإصدار قانون بحرمان رموز النظام السابق الذين تولوا مناصب عليا خلال فترة العشر سنوات الأخيرة من حقوقهم السياسية ومنها حق الترشح للمناصب العامة. الأمر الذي ترتب عليه إستبعاد عمر سليمان. وقد كان هذا القانون سوف يساعد على حماية العملية الديمقراطية، إلا أنه يحمل في طياته نفس المشاكل التي ذكرناها عن فرض الحظر والقوائم السوداء.
3. وخاصة المادة 15 التي بموجبها تم فرض حظر على أعضاء الحكومات التي خدمت في عهد الرئيس/ بن علي – وأعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، متضمناً أعضاء الحزب على المستوى المحلي وجميع من شارك في إعلان أغسطس 2010 لدعم ترشح الرئيس/ بن علي – لفترة رئاسية أخرى في 2014.
4. على سبيل المثال، فإن مركز كارتر قام بتقدير عدد المستبعدين في هذه القائمة بعدد 8,100، في حين قدر المواطنون التونسيون عدد المستبعدين بـ 20,000 "البيان المبدئي الصادر عن مركز كارتر بشأن إنتخابات الجمعية التأسيسية في تونس" 25 أكتوبر 2011. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia-prelim-102511.pdf
5. يجوز للقوائم الحزبية أن تقوم باستبدال اسم المرشح المستبعد بآخر، ولكن في أغلب الأحوال كانت معظم القوائم يتم إيداعها في اليوم الأخير للتسجيل، مما أدى إلى صعوبة إيجاد بدلاء للمرشحين المستبعدين نظراً لضيق الوقت.
6. نظام تصويت الكتل الحزبية هو نظام تمثيل غير متكافئ كما أنه نادر الاستخدام، إذ أنه بموجبه تجرى الإنتخابات في الدوائر عن طريق قوائم حزبية تضم عدداً من المرشحين، وتفوز القائمة الحائزة على أكثر عدد من الأصوات بجميع المقاعد في الدائرة التي جرى فيها الإنتخاب. وقد تم استخدام هذا النظام في تونس لدعم وتقوية حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في ظل عهد الرئيس/ بن علي.
7. الجدير بالذكر أن المعارضة نجحت في إرغام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسحب مشروع المادة الخامسة التي كانت تنص على أن المرشح الذي يخوض الإنتخابات لا ينتسب لأي حزب سياسي. هذه المادة كانت معدة لتدعيم المرشحين الذين كانوا أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، وقد تم إلغاءها بعد أن هددت القوى السياسية بمقاطعة الإنتخابات.
8. إختيار نظام الإقتراع الأنسب في أول إنتخابات هو أيضاً موضوع جدل في الدوائر البحثية والأكاديمية. أنظر في ذلك على سبيل المثال رينولدز وجون كاري، "الإنتخابات الخاطئة" في Journal of Democracy، يناير 2012، عدد 23، ص 164-168، وتيموثي مايسبورجر، "حكم الأغلبية من المنظور الصحيح"، Journal of Democracy، يناير 2012، عدد 23، ص 155-163.
9. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، "نتائج إنتخابات مجلس الشعب"، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://egyptelections.carnegieendowment.org/2012/01/25/results-of-egypt%E2%80%99s-people%E2%80%99s-assembly-elections>
- وقد كان النجاح المتواضع للإخوان المسلمين في ثلثي المقاعد التي كانت محجوزة للقائمة الحزبية نتيجة للإستخدام نظام "هير" لتوزيع الحصص. فقد تم استخدام النظام المذكور في تونس أيضاً لتدعيم الأحزاب الصغيرة.
10. الترشح في البرلمان المصري يجب أن يكون تحت أحد التصنيفات الثلاث الآتية: "عمال" من المقيدون في النقابات العمالية، "فلاحين" من المعتمدين في دخلهم على الإنتاج الزراعي، على ألا تزيد ملكية المرشح "الفلاح" للأراضي الزراعية عن عشرة فدادين، و"فئات" وهي الفئة التي تضم باقي فئات المجتمع من المهنيين. وفقاً للنظام المصري تكون نصف عدد المقاعد (على الأقل) - المحددة لكل دائرة - محجوزة لفتي العمال والفلاحين حتى وإن لم يحصل المرشح حامل هذا الوصف على الأصوات التي تؤهله للمركز الأول أو الثاني بين إجمالي عدد المرشحين. أما بالنسبة للمرشحين المستقلين، فيجب أن يحصلوا على نسبة 50% + 1 وإلا فسوف يخوضوا إنتخابات الإعادة. ويتم تصعيد أعلى مرشحين من فتي العمال والفلاحين أصواتاً للإعادة أيضاً.
11. شروط الترشح التونسية تستوجب أن يكون المرشح فوق سن الـ 23 عاماً، وأن يكون ممثلاً في قائمة حزبية واحدة فقط. أما القوائم الحزبية فيجب أن تحتوي على عدد من المرشحين يتناسب مع عدد المقاعد الخاصة بكل دائرة، على أن تتضمن كل قائمة مرشح (على الأقل) تحت سن الـ 30 عاماً، وتتضمن تنوعاً ما بين الرجال والنساء، وعلى ألا يكون من بينهم أحد الذين طبق عليهم حظر الترشح.
12. قانون تمويل الحملات الانتخابية التونسي يمنع استخدام التمويل الخاص أو الأجنبي للحملات الانتخابية، ولكنه يوفر دعماً حكومياً لقوائم المرشحين المسجلة. نصف كمية الدعم – وهي 35 دينار (ما يعادل \$24) -- تذهب إلى كل 1,000 ناخب مسجل في الدوائر التي تحتوي على أقل من 200,000 ناخب، و25 دينار (ما يعادل \$17) تذهب إلى كل 1,000 ناخب مسجل في الدوائر التي تحتوي على أقل من 20,000 ناخب. كما وضع القانون حد أقصى للإنفاق على الحملات الانتخابية بحيث لا يزيد الإنفاق عن ثلاثة أضعاف نسبة الدعم الحكومي للدائرة محل الحملة الانتخابية. وفي حالة عدم حصول القائمة على نسبة أكثر من 3% من عدد الأصوات في الدائرة، يجب على أصحاب هذه القائمة أن يردوا نسبة الدعم التي حصلوا عليها والمقدرة بـ 50%. مركز كارتر في 19 أكتوبر 2011، متاحة على الموقع الإلكتروني: http://www.ifes.org/~media/Files/Publications/White%20PaperReport/2011/Tunisia_FAQs_October_2011.pdf
- أما بالنسبة لمصر، فإن القانون المصري يقضي بعدم جواز إنفاق المرشح على الدعاية الانتخابية – أيًا كان تصنيفه – لأكثر من مبلغ 500,000 جنيه (ما يعادل \$83,200) في المرحلة الأولى من الإنتخابات، وذلك بالإضافة إلى 250,000 جنيه أخرى في مرحلة الإعادة. وبالرغم من وجود تلك النصوص إلا أنه لم يوجد من الآليات ما يراقب التزام المرشحين بهذه القيود وإلزامهم بالشفافية بشأن المبالغ التي تم صرفها على الدعاية، مما أدى إلى عدم تفعيل الحقيقي لتلك النصوص في الإنتخابات التشريعية. مركز كارتر، "الإنتخابات البرلمانية المصرية 2012/2011: التقرير المبدئي بشأن المراحل الثلاث

لانتخابات مجلس الشعب"، 24 يناير 2012، متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/Egypt-Peoples-Assembly-Elections.pdf

13. المرشحون المستقلون لابد أن يكونوا فوق سن الـ 25 عاماً وأن يكون المرشح مولوداً عن أب مصري الجنسية.
14. بناءً على قانون أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مارس 2011، يشترط لتأسيس حزب سياسي أن يحصل الحزب على 5,000 توقيع – على الأقل – من مواطنين مصريين يدعمون ذلك الحزب، وأن يكون الموقعون من عشر محافظات على الأقل، بحد أدنى 300 توقيع عن كل محافظة.
15. الأهرام، "دليل القراء للانتخابات المصرية" 27 نوفمبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://english.ahram.org.eg/News/26943.aspx>

16. في تونس يوجد 26 منطقة داخل البلاد و6 خارجها. في الداخل يوجد 655 قائمة مستقلة و828 قائمة حزبية و34 قائمة إنتلافية مكونين جميعهم 1,517 مرشحاً. أما بالنسبة للمناطق التي تقع خارج حدود البلاد فإنه يوجد لديها 72 قائمة مستقلة و66 قائمة حزبية و7 قوائم إنتلافية مكونين جميعهم 474 مرشحاً. ألان برادلي، "الجمعية التأسيسية التونسية بالأرقام"، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.tunisia-live.net/2011/10/21/the-october-23rd-constituent-assembly-election-in-numbers/>

17. دافني ماکورد، "دليل الانتخابات التونسية"، مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، أكتوبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://pomed.org/tunisian-election-guide-2011/>

18. بعد إنتهاء موعد التقدم كان أقل من 25% من الناخبين قد تم تسجيلهم في كشوف الناخبين. وبالتالي فقد قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بمد موعد التسجيل، إلا أن عدد إجمالي الناخبين المسجلين لم يزد عن 60% فقط. وعليه فقد قامت الهيئة المذكورة بإنشاء مراكز اقتراع مخصصة لإستيعاب الناخبين غير المسجلين، إلا أن ذلك الإجراء لم يكن فعالاً نظراً لبعدها بعض مراكز الاقتراع عن الناخبين وصعوبة إيجاد بعضهم الآخر في ذات يوم التصويت. ولكن مع كل ذلك، فإن هذا الإجراء عبر عن رغبة السلطة التونسية في البحث عن حلول لمشكلة إنعدام الخبرة في مثل هذه الشؤون.

19. هناك واقعتين حدثتا لي توضحان المشكلة الخاصة بتتقيف الناخبين. الأولى عندما كنت في تونس و وجدت أن بعض الناخبين – خاصة الكبار منهم سناً – خلال العملية الإنتخابية يحملون بطاقتهم الإنتخابية كاشفين وجه البطاقة للعامة أثناء إتجاههم لإلقائها في صندوق الاقتراع، وقد كان يحدث ذلك أيضاً في عهد نظام الرئيس السابق/ بن علي. أما في مصر، فعندما سألت بعض النساء المنتميات للطبقة الفقيرة عن توجهاتهن في ترشيح رئيس الجمهورية القادم، ردت بعضهن بالنفي وقالت أنه ليس من حقهن ترشيح رئيس للجمهورية وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذي سوف يختار الرئيس.

20. طبقاً لمنظمة اليونيسيف فإن معدلات المتعلمين من البالغين تصل إلى نحو 78% في تونس و 66% في مصر. أنظر اليونيسيف:

www.unicef.org

21. أتقدم بالشكر للسيدة/ تامارا ويتس – وذلك للفت إنتباهي لهذه المقارنة.
22. سوزان هابيد 2011، "معضلة الديمقراطية: لماذا أصبحت الرقابة الدولية على الإنتخابات عرفاً دولياً". جامعه كورنل للطباعة والنشر
23. وصف المراقبين الدوليين على أنهم شهود عيان بدلاً من مراقبين يؤدي – في رأي مركز كارتر – إلى بعض الخلط في فهم الدور الذي تقوم بتأديته الأطراف الدولية. ولأن كان هذا الموضوع هو من الأهمية بمكان، إلا أن الفصل فيه بأسرع وقت والتركيز على تواجد المراقبين في ميادين العمل هو الهدف المنشود. مركز كارتر، " التقرير المبدئي بشأن المراحل الثلاث لإنتخابات مجلس الشعب"، ص 21، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/Egypt-Peoples-Assembly-Elections.pdf

24. هناك العديد من الأمثلة عن رؤساء خسروا إنتخابات كانوا قد خاضوها وهم في الحكم وأيضاً حلفاء لأنظمة حاكمة خسروا معارك إنتخابية. فبعدما حكم زامبيا منذ العام 1964، خاض الرئيس السابق/ كينيث كاوندرا – إنتخابات عام 1991 وخسر، كما قام الجنرال/ ماثيو كيريكو – بخوض إنتخابات عام 1991 في بنين وخسر بالرغم من توليه السلطة منذ العام 1972، ثم خاضها مرة أخرى ورجع عام 1996. في حالات أخرى خاض بعض الرؤساء سباق الإنتخابات وفازوا. فقد فاز رئيس كينيا السيد/ دانيال أراب ماو – سباق الرئاسة في عامي 1992 و1997 وذلك قبل أن يكسب نائبه السيد/ مياي كيباكي – في العام 2002. في غانا، حكم جيرري راولينج - بنظام دكتاتوري عسكري في الفترات من 1979-1997 و من 1981-1992 وذلك قبل إنتخابه ديموقراطياً كرئيس للبلاد منذ 1993 وحتى 2001. الرئيس التايواني/ لي تينج-هيو قاد البلاد منذ العام 1988 ثم فاز في إنتخابات ديموقراطية عام 1996. أيضاً في كوريا الشمالية، فقد جاء الرئيس/ رو تاي-وو - بإنتخابات كان قد دعمه فيها الإنتلاف الحاكم. في كل هذه الأمثلة كانت العملية الديمقراطية تقابل بعض العقبات والعراقيل إلا أنها إستمرت في نهاية الأمر.

25. التغيير من نظام المستقلين إلى التمثيل النسبي قد يكون وراء قرار الإخوان المسلمين بزيادة عدد المقاعد التي تنافسوا عليها. ذلك أنه في ظل نظام التمثيل النسبي عادة ما ينجح عدد من المرشحين ويخسر الباقي، في حين أن نظام المستقلين يساعد الأحزاب على التركيز على خوض الإنتخابات في المقاعد التي لديهم فرص قوية للفوز بها. أتقدم بالشكر للسيد/ شادي حميد على هذه النقطة المهمة.

26. أنظر هدى الصدة، "ناشطتي حقوق المرأة في مصر ما بعد 25 يناير: مكافحة عرض ظل السيدة الأولى في العالم العربي"، الحكم والقانون في الشرق الأوسط، 2011، العدد 3، ص 84-93. هناك نص واحد فقط متعلق بالمرأة في قانون الإنتخابات وهو يستوجب وجود امرأة واحدة على الأقل في أي موقع بالقوائم الإنتخابية، وبالتالي فإن المركز الذي وضعت فيه السيدات في القوائم كان غالباً ما يكون بعيداً عن مواقع الفوز، الأمر الذي أدى إلى حصول السيدات على خمسة مقاعد فقط من بين 498 عضو في البرلمان.

27. الإتحاد البرلماني الدولي، "المرأة في البرلمانات الوطنية: التصنيف العالمي، 31 ديسمبر 2009". متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif311209.htm>
28. انترا - اتحاد البرلمان، "المرأة في البرلمانات الوطنية" ديسمبر 2010. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif311210.htm>
- تونس مصنفة الـ 31 على العالم وذلك بنسبة أعلى من المملكة المتحدة (52) والولايات المتحدة (71). عن دور الدولة التونسية في تشجيع تمثيل المرأة، أنظر عزة كرم، "تقوية الدور البرلماني للمرأة في المنطقة العربية: التحديات والخيارات"، 1999، ص 6، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.undp-pogar.org/publications/gender/karam1/karama.pdf>
29. يستوجب على القوائم الحزبية أن تمزج ما بين تمثيل الرجال والنساء. ولكن بسبب إستحواز أسماء الرجال على الأغلبية العظمى من القوائم (تقريباً 94%)، فإن تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية وصل فقط إلى 22.5% (بما يعادل 49 امرأة من عدد 217 إجمالي أعضاء الجمعية التأسيسية، وإمرأة كنائب للرئيس).
30. مواضيع متعلقة بالجدل حول دور المرأة في السياسة، وبعض المخاوف حول مستوى خبرتهن السياسية، وفي حالة الأحزاب الصغيرة فإن مشكلة إيجاد عدد كافٍ من المرشحات السيدات تطفو على السطح.
31. مع إقتراب يوم الانتخاب، كان عدد غير قليل من التونسيين على غير علم كافٍ بالعملية الانتخابية وبوظيفة الجمعية التأسيسية والتفويض الممنوح لها على وجه الدقة. فقد كان إهتمامهم ينصب في أغلبه على دفع الأمور إلى الأمام وإعادة الحياة العامة إلى طبيعتها. زيد مهريسي، "85% من التونسيين على إستعداد بالإدلاء بأصواتهم"، Tunisie، 9 يونيو 2011، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.tunisia-live.net/2011/06/09/88-of-tunisians-are-willing-to-cast-their-votes/>
- و نيكول روزويل وإيان تي وودوارد، "تخيل الطريق إلى الأمام: مواقف المواطنين تجاه تونس وفترة الجمعية التأسيسية"، المؤسسة الديمقراطية القومية، يوليو 2011. شهدت مصر أيضاً حالة مماثلة من الإلتباس ما بين الانتخابات وفكرة المضي قدماً ودفع الأمور إلى مجراها الطبيعي. حيث أن 50% من الناخبين كانوا - قبل الانتخابات بشهر - غير محددين بشأن الحزب الذي سوف يعطونه أصواتهم، بالرغم من أن أكثرهم كانوا ينوون المشاركة. فقد ذهبوا للإنتخابات ساعين للإستقرار والأمن ووقف زيادة الأسعار. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ومؤسسة الحوار المصري-الدنماركي، "ثالث مسح وطني للناخبين في مصر: إصدار إعلامي"، 3 نوفمبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://dedi.org.eg/wp-content/uploads/3rd-Poll-Press-Release.pdf>

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز. ويدير المركز سلمان شيخ، وهو خبير في عملية السلام في الشرق الأوسط وجهود بناء الدولة والحوار في المنطقة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1- الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ 2- القوى الناشئة في الشرق الأوسط؛ 3- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة بروكنجز في واشنطن، في تصميم وتنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

عن برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي بجامعة ستانفورد

يسعى برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في مركز للديمقراطية والتنمية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد إلى فحص الديناميات الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل البلدان العربية وتطور أنظمتها السياسية، مع التركيز على الآفاق، والظروف، و مسارات الإصلاح السياسية الممكنة في المنطقة.

يجمع هذا البرنامج بين الخبراء والممارسين على حد سواء - من صناع السياسات وأفراد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ، ووسائل الإعلام، والمجتمعات السياسية - فضلاً عن غيرها من الجهات الفاعلة من خلفيات متنوعة في العالم العربي، للنظر في كيفية و إمكانية تحقيق الديمقراطية وحكم أكثر استجابة وخاضع للمساءلة في المنطقة وداخل البلدان العربية تحديداً.

يهدف البرنامج إلى أن يكون مرجعاً فكرياً حول القضايا المتصلة بالحكم الرشيد والإصلاح السياسي في العالم العربي، وأن ينتج الأبحاث الأكاديمية السليمة، و الدقيقة، والمدرسة مركزاً بذلك على التدريب العملي في العالم العربي مما يسمح لمختلف الآراء والأصوات . يستفيد البرنامج من المداخلات الغنية في المجتمع الأكاديمي في جامعة ستانفورد، أن كانت من أعضاء هيئة التدريس للباحثين أو طلاب الدراسات العليا في الجامعة، فضلاً عن شركائنا في العالم العربي وأوروبا.

عن مشروع مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية

إن "مشروع مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحويلات العربية" هو مبادرة مشتركة بين مركز بروكنجز الدوحة ومركز التنمية والديمقراطية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد (CDDRL). نظراً لقلّة عدد التحويلات الديمقراطية في العالم العربي و عدم وجود دراسات جدية تعالجها، ظهرت حاجة حقيقية لتحسين التفاهم بين العلماء وصناع السياسة الغربيين ونظرائهم العرب حول ما يمكن وما يجب أن يحدث بعد هذه التحويلات. يهدف هذا المشروع إلى الجمع بين الصرامة الأكاديمية و البحوث الميدانية، لتحليل وإلقاء الضوء على طبيعة التحويلات العربية، مع التركيز على تصميم الانتخابات، وصياغة الدساتير، وتنمية الأحزاب السياسية، وعمليات الحوار الوطني. من خلال إشراك علماء و خبراء عرب و غربيين من خلفيات متنوعة. يوفر هذا المشروع آراءً و أبحاث جديدة و أصلية من المنطقة العربية وخارجها للمساعدة في توجيه السياسة والتنمية و تقديم المساعدة للبلدان ذات الأهمية الإستراتيجية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2012

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

2011

شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطلعات الخريجين وتنويع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد و كورتي فريير

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنوار بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟
موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي
دراسة تحليلية، سليم علي